

دور التمويل المصرفي

في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة تونس والجزائر

د. قابوسة علي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير بجامعة وادي سوف، الجزائر
gaboussa1973@yahoo.com

التمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل المصرفي ومدى قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تُشكل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار الاجتماعي، وهذا من خلال المؤسسات المصرفية التي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية كما يبقى هدف تعدد الأساليب والمعايير التي تستخدمها البنوك في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفاً واحداً هو اختيار أحسن تلك المؤسسات وأفضلها بغية تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني والرقى به إلى أعلى مستوى، ورغم هذا الهدف النبيل يبقى تعدد هذه المعايير عائقاً أمام المؤسسات إذا لم يتم استخدامها بشكل جيد من طرف البنوك، حيث تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة وفعالة لتطبيق استراتيجية التوظيف وخلق مناصب التشغيل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للدخول الجدد إلى سوق العمل من خلال منح القروض المختلفة للمؤسسات الاستثمارية.

مشكلة البحث:

مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتحديد المشكلة الرئيسية والمتمثلة في: مدى مساهمة التمويل المصرفي في رفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل؟

فرضيات البحث:

من خلال المشكلة البحثية وضعت الفرضيات التالية:

- 1 - يساهم التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل.
- 2 - السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ميسرة.
- 3 - الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن سوء الإدارة.
- 4 - هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي،⁽¹⁾ لتحديد واقع دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد هذه المناهج من المناهج الواسعة الاستخدام في الدراسات الخاصة بالتمويل والمصارف التي تهدف إلى قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وتعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ثم وصفها وصفاً دقيقاً وذلك بجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها ثم تصنيفها وتنظيمها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في فهم الواقع المدروس وتطويره. وبناء على مناهج الدراسة وأهدافها تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية والتي تتناسب وظروف البحث بسبب اعتبارات الوقت والتكلفة والجهد، والتي تضمنت مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية قفصه بتونس والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي بالجزائر.

حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة إلى:

- 1 - حدود مكانية: تونس والجزائر.
- 2- حدود زمنية: يتمثل المجال الزمني لهذه الدراسة في الفترة التي تم فيها جمع بيانات الدراسة من المبحوثين على عينة في الفترة الزمنية بين 2012 م - 2016 م.

(1) دلال القاضي ومحمود البياني، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 206.

أولاً- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعاً هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضاً اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عاملاً و في إنجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. وتونس 100 عاملاً و الجزائر 49 عاملاً إلى 250 عامل.⁽²⁾ ورغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

- 1 - بعض الدول تُعرِّفها على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغل.⁽³⁾
- 2 - أما في بلدان شرق آسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.⁽⁴⁾
- 3 - أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فتُعرِّف المؤسسات المتوسطة الصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل أقل من 90 عاملاً، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تشغل أقل من 500 عامل.⁽⁵⁾
- 4 - ويُعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها «تلك المؤسسات التي يدخل حجمها دائرة المؤسسات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية».⁽⁶⁾

ثانياً- التشغيل :

أقبلت الدول في شتى أنحاء العالم خلال العشرين سنة الأخيرة على التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضُمَّت مجموع سياساتها العامة خططا اعتمدها لذلك كخطوط عريضة لتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

(2) يوسف قريشي، «سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الأول،

(3) سالم محمد صديق، التجربة التونسية في ميدان المشروعات الصغرى مجلة الجامعة العدد الثالث، طرابلس. 2009

(4) مصطفى عمر التير، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، 1995، ص: 173.

(5) Marco R. DI TOMMASO et Autre, Soutien aux PME dans les pays arabes (le cas de la TUNISIE), Unido, P25.

(6) روضة جديدي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب. المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر 2017 ص 25.

وفي هذا الإطار شاع الاعتماد على مفهوم سياسات التشغيل. وبالرغم من اختلاف طرق الاستعمال واعتباراً لخصوصيات الدول الاقتصادية منها والاجتماعية فقد ساد تعريف عام لهذا المصطلح على أنه مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من فرص العمل المجزية لمواطنيها من خلال الإعفاءات والحوافز والتشجيعات دون الإخلال بالسياسات الاقتصادية العامة للبلد؛ لذلك الملاءمة بين تأهيل الموارد البشرية وحاجيات الاقتصاد؛ بالإضافة إلى مرونة السوق عن طريق مراجعة تشاير العمل.⁽⁷⁾

وقد بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات التشغيل وتنظيمها والتحكم في اتجاهاتها نتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية واحتداد سلبياتها على نظم الإنتاج في العالم خاصة منذ ثمانينات القرن الماضي حيث تعطلت نسبة كبيرة من طاقات العمل، وبدت البطالة وكأنها شبح مفرع يهدد الكيان الاجتماعي بأكمله، ولم تعد كما تصورها البعض قبل الحرب العالمية الأولى ضرورة يحتتمها الأداء الاقتصادي أو كمخزون من قوة العمل يساعد على إعادة التوازن الاقتصادي.

وبالتالي وتحت ضغط البطالة لم يعد التشغيل مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي كما تطرحه النظريات الاقتصادية بل أصبح موضوع سياسة تضبط من خلاله وإلى حد بعيد مجموعة من الآليات:⁽⁸⁾

- 1- السياسات الصناعية.
- 2- سياسات الاستثمار.
- 3- سياسات التهيئة الترابية.
- 4- سياسات المداخل، قوانين الشغل .

وفي هذا السياق العام، فإن تخطيط سياسات التشغيل في الوطن العربي لم تُشَدَّ عن القاعدة حيث تطورت هذه السياسات تحت تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية محليا ودوليا.

وبالرغم من القواسم المشتركة فإن المتأمل في واقع التشغيل في البلدان العربية يلاحظ تباين السياسات من بلد إلى آخر، ولذلك حسب الخصوصيات الوطنية من حيث حجم الثروات المتوفرة والنمو الديمغرافي.

فالبلدان النفطية ذات الكثافة السكانية المحدودة احتاجت لبناء صناعتها النفطية إلى يد عاملة أجنبية نتيجة عدم توافرها وطنيا، بينما شجعت البلدان العربية غير النفطية - نتيجة للسياسات الأوروبية الجديدة - لحد من الهجرة منذ نهاية السبعينات واستفحال الأزمة الاقتصادية في الثمانينات وفتتح أوروبا الغربية على جارتها الشرقية في السنوات الأخيرة.

(7) محمد يونس وعبد المنعم مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص25.

(8) مخيمر أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص:16.

واستناداً إلى هذه التطورات سارعت -العديد من الدول العربية - وخاصة في البلدان كثيفة السكان ومحدودة الموارد منذ الثمانينات - إلى بلورة اتجاهات جديدة أولت سياسات التشغيل قدراً كبيراً من العناية عن طريق وضع العديد من الآليات المشجعة على التشغيل في مختلف المجالات ومنها بالخصوص:⁽⁹⁾

- 1- برامج تشغيل الشباب والفئات السكانية الهشة.
- 2- سياسات التنمية المحلية، برامج الاستثمار العمومي.
- 3- برامج التعاون الاقتصادي الدولي في مجال الشغل.

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة في هذه الفترة فإن سياسات التشغيل في البلدان العربية كانت محدودة النتائج بحكم الصعوبات التي اعترضتها في التطبيق. فكان لبرامج التعديل الهيكلي وللتقلبات الاقتصادية العالمية دور سلبي فيها. وقد أدى هذا الوضع في السنوات الأخيرة إلى إرباك أسواق العمل في العديد من الأقطار العربية وتفاقت ظاهرة البطالة بجميع أشكالها (الهيكلية والظرفية.....).

وتنشأت أنواع من التشغيل كانت إلى عهد قريب غير مرغوب فيها مثل التشغيل الهامشي والتشغيل غير المعياري. ومن المتوقع أن تتواصل الضغوطات الحالية على سوق العمل في الوطن العربي لتزايد عدد طالبي العمل الإضافيين في السنوات القادمة بفعل التزايد السكاني المقدر في سنة 1995 بحوالي 2.8% في المعدل العام.

وتزيد المعطيات الديموغرافية أن حجم السكان في المنطقة العربية ارتفع من حوالي 160 مليون نسمة سنة 1980 إلى حوالي 389.38 مليون نسمة سنة 2017. وذلك رغم السياسات التي تعتمد عليها بعض الدول العربية للحد من الزيادة السكانية خاصة الجزائر: 41,7 مليون نسمة بتاريخ 1 يولية 2017 مقابل 30,1 مليون سنة 2000، أما تونس فبلغت 11.11 مليون نسمة سنة 2017 والمغرب: 33 مليون نسمة سنة 2017، ومصر 92 مليون سنة 2017، فمن المنتظر حسب بعض التوقعات أن يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 400 مليون نسمة سنة 2020.⁽¹⁰⁾

ثالثاً: تحليل البيانات الإحصائية: استخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان:

1 - صدق الأداة: لقد اعتمد الباحث في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، وقد أجريت العديد من التعديلات، وتم حذف بعض العبارات وبعض الكلمات وإحلال أخرى بدلاً منها.

(9) حكيم شبوطي، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 64.

(10) دليلة حضري، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال أفريقيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر 2007، ص: 32.

2- صدق الاتساق الداخلي: لقد قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور على العينة، وقد كانت معاملات الارتباط كما هو موضح في الجداول رقم (1، 2، 3، 4، 5) والذي يبين النتائج المتعلقة بالاتساق الداخلي، أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.01) وبذلك يعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (1):

قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لفقرة دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	هل عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد	0.359	**0.000
2	أن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	0.284	**0.000
3	أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	0.382	**0.000
4	أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار	0.338	**0.000
5	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	0.383	**0.000
6	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	0.249	**0.001
7	الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	0.393	**0.000
8	يعتبر التمويل المصرفي مساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	0.511	**0.000
9	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	0.245	*0.035
10	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	0.233	*0.043
11	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	0.447	**0.000
12	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.240	*0.039
13	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	0.474	**0.000
14	وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	0.348	**0.000
15	التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	0.298	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.05

* دال عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول رقم 1 والذي يضم (15) عبارة تعود إلى محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل، أن العبارات جميعها كانت دالة عند مستوى (0.01) و(0.05)، يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يُعد مؤشراً على الصدق.

جدول رقم (2):

قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	0.578	**0.000
2	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.514	**0.000
3	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	0.548	**0.000
4	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	0.616	**0.000
5	وجود حاضنات ⁽¹⁾ أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	0.249	*0.041
6	وجود استراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي	0.353	**0.000
7	عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير و تمويل مؤسستك	0.539	**0.000
8	لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك	0.290	**0.000
9	تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	0.413	**0.000
10	تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	0.271	*0.046
11	هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل	0.601	**0.000
12	التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	0.379	**0.000
13	الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة	0.335	**0.000
14	تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك للحصول على التمويل البنكي	0.615	**0.000
15	هل أنت راض عن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة	0.591	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

* دال عند مستوى معنوية 0.05

(1) حاضنات الأعمال: هيئات ومنظمات مصرفية كانت متابعة للمستثمر من البداية من خلال الآليات المطروحة في النسيج المالي.

يتضح من الجدول رقم (2) والذي يضم (15) عبارة تعود إلى محور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن العبارات جميعها كانت دالة عند مستوى (0.01) و (0.05) يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يُعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي.

جدول رقم (3):

قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتجت عن سوء الإدارة.

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	0.394	**0.000
2	تعتبر نسبة الفائدة عائقاً أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	0.410	**0.000
3	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائقاً في العملية التمويلية	0.452	**0.000
4	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	0.301	**0.000
5	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستكم	0.278	*0.026
6	تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.469	**0.000
7	المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائقاً لديكم في عملية التمويل البنكي	0.509	**0.000
8	عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستكم	0.308	**0.000
9	تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	0.180	*0.023
10	عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بالتمويل المصرفي الموجه تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.386	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

* دال عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم 3 والذي يضم (10) عبارات تعود إلى محور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة أن العبارات جميعها كانت دالة عند مستوى (0.01) و (0.05)، يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يُعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي.

وأيضاً قام الباحث بحساب مدى ارتباط الدرجة الكلية للمحور (دور التمويل المصرفي) على الأبعاد الفرعية (أثره على رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم 4:

قيم معاملات الارتباط بين درجة الفرعية لكل بُعد والدرجة الكلية لمحور دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم البعد	البعد	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	0.742	**0.000
2	السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.789	**0.000
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نتجت عن سوء الإدارة	0.444	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

وحيث تقوم بمراجعة لنتائج الاتساق الداخلي بشكل عام نجد أن حالات ارتباط العبارات للدرجة الفرعية لكل عبارة عالية عموماً، ويعني هذه النتيجة أن الأبعاد الفرعية يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يُعد مؤشراً على الصدق.

قام الباحث بحساب معامل ثبات الاستبيان من خلال استخدام طريقة ألفا من الحقيقية الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لحساب معامل ألفا كرونباخ (Chronback Alpha)، حيث تعتمد الطريقة على الاتساق في أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، حيث كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت قيمة معامل الثبات (0.750 %) وهو معامل ثبات عالي ويعني توافر درجة عالية في ثبات وصحة إجابات المبحوثين، وبالتالي تحقق ثبات واتساق مقبول لغرض الدراسة العلمي، والجدول التالي يبين قيمة معامل ألفا لمحاور الدراسة.

جدول رقم (5):

نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات لعبارات محاور الاستبيان

م	محاور الدراسة	متوسط المقياس	تباين المقياس	مؤشر الصدق	مؤشر الثبات
1	دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	231.888	391.497	0.613	0.691
2	السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	236.625	330.563	0.617	0.655
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	253.519	465.685	0.253	0.812
قيمة ألفا الاستبيان		0.750			

من الجدول (5) نجد أن قيمة ألفا للمقياس بلغت (0.750) وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات كان مرتفعاً ومقبولاً إحصائياً وفيما يتعلق بثبات العينة فيلاحظ من الجدول أن أغلب معاملات ألفا الفردية والمتعلقة بالمفردات كل على حدة كانت أقل من قيمة اختبار ألفا العام وهذا ما يدل على أن أغلب المفردات الموجودة في هذه المجموعة مهمة وأن أي حذف أو شطب لمفردة منها سوف يؤثر سلباً على ثبات ومصدقية العينة، أما فيما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة ارتباط المفردة بالمقياس العام فإن نتائجها تعتبر مقبولة إحصائياً كما يعتبر تبيان المقياس بالنسبة للمفردات ليس كبيراً كما أن متوسط درجات المقياس تعتبر متقاربة، وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على المجموعة بأكملها دون حذف أي من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذه الدراسة.

رابعاً- الإجابة على فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : التمويل المصرفي يحقق معدلات جديدة في التشغيل.

قام الباحث باستخدام النسب المئوية للإجابات واستخدام كأي تربيع (χ^2) لمقارنة إجابات المستجيبين لتحديد ما إذا كانت الإجابات تختلف فيما بينها أم لا من حيث درجة التأثير عند مستوى دلالة معنوية ($a = 0.05$).

الجدول رقم 6:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل.

م	العبارات	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	هل عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد	4.49	0.74	89.88
2	أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	4.37	0.81	87.38
3	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	4.36	0.81	87.37
4	أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في مجال الأعمال والاستثمار	4.24	0.83	84.75
5	أن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	4.23	0.69	84.50
6	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	4.16	0.99	83.25

83.13	1.06	4.16	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	7
80.13	1.06	4.01	الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	8
73.75	1.28	3.69	وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	9
70.25	1.33	3.51	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	10
69.38	1.38	3.47	يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	11
69.38	1.34	3.47	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	12
61.75	1.32	3.09	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	13
59.50	1.43	2.98	التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	14
54.13	1.43	2.71	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
75.90	0.34	3.80	دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	

الجدول رقم 6 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية و المتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد يحتل المرتبة الأولى بنسبة 89.88 %، يأتي بعد ذلك: أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و خلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة في المرتبة الثانية وبنسبة 87.38 %، يليها بالمرتبة الثالثة: ساعد التمويل المصرفي على تحفيز و تشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها بنسبة 87.37 %، وفي المرتبة الرابعة: أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الأعمال والاستثمار بنسبة 84.75 %، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية لعبارة «التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف» كذلك «التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 54.13 %.

وقد بينت الدراسة إجابات المبحوثين فيما بينهم لاختيار مدى استقلالية إجاباتهم حيث تتم مقارنه بين التكرارات المشاهدة و التكرارات المتوقعة، حيث كانت قيمة كأي تربيع (χ^2) ولأغلب الأسئلة ذات دلالة معنوية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة عن ثقة 95 % وعند درجات الحرية 4 والذي هو ولأغلب العبارات أقل من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرض الخاص بأعدمي والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الخاص بإجابات هذا المحور و التكرارات المتوقعة أي أن هناك فروق دالة وقوية لصالح الإجابة الأكثر تكراراً .

وللإجابة على الفرضية الأولى المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية : المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل لا يختلف عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل يختلف عن (3).

الجدول رقم 7:

نتائج اختبار ويلكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة للتشغيل في الجزائر	3.69	0.36	19.150	0.000
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة للتشغيل في تونس	3.97	0.23	33.181	0.000
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	3.80	0.34	29.303	0.000

من خلال الجدول رقم 7 نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار (29.303) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من أي مستوى معروف، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.80) وهو أكبر من المتوسط المفترض (3).

وهذا يدل على المساهمة العالية لدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة للتشغيل. حيث أن الدراسة أكدت على أن عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد. كذلك إن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة كما أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الأعمال والاستثمار وأن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل كذلك دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب، وأن التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية:

- 1 - التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف.
- 2 - التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (8):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض

م	البيانات	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة	4.17	1.04	83.38
2	تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	4.10	1.20	82.00
3	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.92	1.03	78.38
4	تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	3.85	1.42	77.00
5	وجود استراتيجية مهنجة في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي	3.85	1.21	77.00
6	لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك	3.85	1.22	77.00
7	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	3.76	1.32	75.25
8	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	3.76	1.32	75.13
9	عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير و تمويل مؤسستك	3.44	1.23	68.75
10	التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	3.43	1.60	68.50
11	وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	3.21	1.41	64.13
12	هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل	2.86	1.66	57.13
13	تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك للحصول على التمويل البنكي	2.83	1.45	56.63
14	تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	2.75	1.23	55.00
15	هل أنت راض عن قيمة و نوع الضمانات المطلوبة	2.43	1.52	48.50
	السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.48	0.48	69.58

الجدول 8 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية و المتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 83.38 % ، يأتي بعد ذلك أن عملية التمويل البنكي تساعد في جذب استثمارات جديدة في المرتبة الثانية وبنسبة 82 %، يليها بالمرتبة الثالثة تلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 78.38 %، وفي المرتبة الرابعة تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط بنسبة 77 %، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة ، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية للعبارات التالية :

«النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل»، «تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك للحصول على التمويل البنكي»، «تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك»، «هل أنت راض عن قيمة و نوع الضمانات المطلوبة»، مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت العبارة الأخيرة بنسبة 48.50 %.

وللإجابة على الفرضية الثانية المتعلقة بدور السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور السياسات و الإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم 5 حيث كانت:

الفرضية الصفريية : المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض لا يختلف عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض يختلف عن (3).

الجدول رقم (9):

نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور السياسات والإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	3.24	0.42	5.790	**0.000
متوسط عبارات السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس	3.87	0.26	25.811	**0.000
متوسط عبارات السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3.48	0.48	12.675	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار (12.675) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.48) وهو أكبر من المتوسط المفترض (3)، وهذا يدل على المساهمة العالية لدور السياسات و الإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن الدراسة أكدت على أن الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة و جذب استثمارات جديدة و تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كذلك تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط، وإن وجود استراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل البنكي،

ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية:

- 1 - النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل.
- 2 - تكثيف الدورات التدريبية يشجع المؤسسة للحصول على التمويل البنكي.
- 3 - تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء المؤسسة.
- 4 - هل أنت راض عن قيمة و نوع الضمانات المطلوبة.

الفرضية الثالثة: ما هي الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة ؟

الجدول رقم (10):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة

م	العبارة	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	تعتبر نسبة الفائدة عائقاً أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	4.17	1.15	83.38
2	تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	3.94	1.39	78.75
3	عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرف في الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.88	1.39	77.63
4	تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.76	1.40	75.13
5	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائقاً في العملية التمويلية	3.63	1.19	72.50
6	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	3.48	1.45	69.63
7	نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	3.35	1.56	67.00
8	المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي	3.34	1.66	66.75
9	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستكم	3.16	1.58	63.13
10	عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستكم	2.60	1.36	52.00
	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	3.53	0.49	70.59

ومن خلال الجدول رقم 10 يتبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات الباحثين كانت تشير إلى أن نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 83.38 %، تأتي بعد ذلك تحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل في المرتبة الثانية وبنسبة 78.75 %، يليها بالمرتبة الثالثة عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بالتمويل المصرفي الموجهة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.63 %، وفي المرتبة الرابعة تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77 %، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية للعبارة «عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستكم»، مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت بالمرتبة الأخيرة بنسبة 48.50 %.

يبين جدول قيم كآي تربيع (χ^2) لمحاور الاستبيان لمقارنة إجابات الباحثين فيما بينهم لاختيار مدى استقلالية إجاباتهم حيث تتم مقارنة بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، حيث كانت قيمة كآي تربيع (χ^2) ولأغلب الأسئلة ذات دلالة معنوية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة عن ثقة 95 %، وعند درجات الحرية 4 والذي هو ولأغلب العبارات أقل من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الخاص بإجابات هذا المحور و التكرارات المتوقعة، أي هناك فروق دالة وقوية لصالح الإجابة الأكثر تكراراً .

وللإجابة على الفرضية الثالثة المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن (Wilcoxon Test) لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (50) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة لا يختلف عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة يختلف عن (3).

الجدول رقم (11):

نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة في الجزائر	3.60	0.52	11.524	**0.000
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة في تونس	3.42	0.42	7.752	**0.000
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة	3.53	0.49	13.702	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار (13.702) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.53)، وهو أكبر من المتوسط المفترض (3).

وهذا يدل على التأثير العالي لل صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة حيث أن الدراسة أكدت على أن نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي كذلك تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل وعدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بالتمويل المصرفي الموجهة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية :

1 - عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقاً لدى مؤسستك

الفرضية الرابع : هل هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس؟

قام الباحث باستخدام اختبار «ت» t.test بين عينتين مترابطتين لإيجاد الفروق بين المتوسطات الحسابية لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12):

يبين المتوسطات الحسابية وقيمة (ت) لإجابات المبحوثين بحسب متغير البلدين في بُعد دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت	البيانات	الجزائر		تونس		الفرق	قيمة ت	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي			
1	دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	3.69	3.96	-0.271	-5.222	**0.002		
2	السياسات والإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.24	3.87	-0.632	-10.534	**0.000		
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	3.60	3.42	0.178	2.255	*0.026		

** معنوية عند مستوى 0.01

* معنوية عند مستوى 0.05

يبين الجدول رقم 12 نتائج التحليل الميداني لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة وفقاً للبلدين، وقد رُتبت تنازلياً بحسب قيم متوسطاتها الحسابية، ويتضح من خلال التحليل أن دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل يأتي بالمرتبة الأولى، في حين جاء في المرتبة الثانية الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نتجت عن سوء الإدارة وفي المرتبة الثالثة السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بحسب المؤسسات بالجزائر.

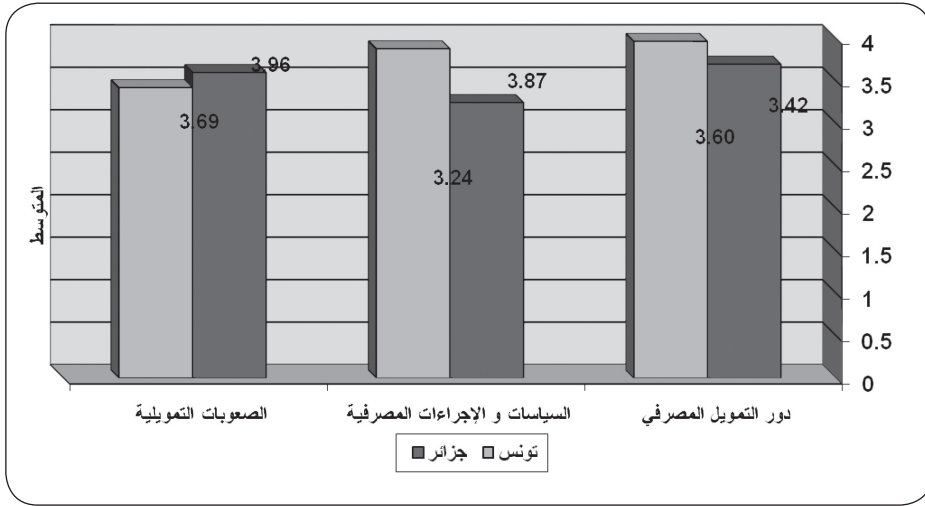
أما بالنسبة لآراء مديري المؤسسات التونسية فجاء في المرتبة الأولى دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل، في حين جاء في المرتبة الثانية السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتجت عن سوء الإدارة.

وقد تم استخدام اختبار «ت» $t.test$ لتحليل معنوية الفرق بين متوسطي العينتين (متوسط آراء مديري المؤسسات الجزائرية والتونسية)، وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى:

أن قيمة «ت» المحسوبة لكل العبارات، وهي أكبر من قيمة «ت» الجدولية وعند مستوى دلالة 0.05، وهذا واضح من خلال احتمال الدلالة والذي هو أقل من «0.05» وبالتالي فإن كل العبارات ذات دلالة إحصائية، وعليه فإن الفرق الظاهر هو فرق حقيقي و غير خاضع للصدفة وبالتالي ينبغي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة «95%» بين متوسط العينتين، أي وجود فروق معنوية بين متوسط آراء مديري المؤسسات في الجزائر وتونس كما يبين الشكل التالي، حيث يوضح دور التمويل المصرفي والسياسات والإجراءات المصرفية في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة، كذلك الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة بين المؤسسات الجزائرية والتونسية.

الشكل رقم (1):

دور التمويل المصرفي والسياسات والإجراءات المصرفية في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة بين المؤسسات الجزائرية والتونسية.



الخاتمة

توصلنا في نهاية هذه الورقة البحثية وتبعاً للتحليل الإحصائي للبيانات إلى ما يلي:

- 1 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور في البلدين.
- 2 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ولصالح الفئة العمرية الأصغر (أقل من 35 سنة) في البلدين.
- 3 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الدراسي لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.
- 4 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدة مزاولة المؤسسة لنشاطها بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الذين لديهم خبرة من ثلاث سنوات إلى ستة سنوات.
- 5 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع النشاط المزاوَل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح النشاط الخدمي.

- 6 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد العاملين بالمؤسسة بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح عدد العمال الذين هم أقل من تسعة في تلك المؤسسات.
- 7 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في شكل ملكية المؤسسة بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الملكيات الفردية في تلك المؤسسات.
- 8 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع التمويل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح القروض متوسطة الأجل.
- 9 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح المعارف والأصدقاء.
- 10 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة الحصول على التمويل البنكي بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة الحصول على التمويل البنكي عن طريق دفعات.
- 11 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة التسديد بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة التسديد بأقساط ثلاثية.
- 12 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.
- 13 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الضمانات المطلوبة التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الضمانات الحقيقية.
- 14 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات التي استخدمت فيها القروض بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.
- 15 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معايير اختيار العمال بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الخبرة.
- 16 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحوافز الممنوحة للعمال بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

❖ النتائج المتعلقة بفروض الدراسة :

- 1 - تم إثبات الفرض الأول، والذي ينص على: (التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل كان دالاً ولصالح تونس). هذا يعني أن أصحاب المؤسسات في تونس يعتمدون على التمويل المصرفي مائة بالمائة، وهذا عكس الجزائر من حيث النسبة أي أن نسبة معينة تعتمد على التمويل الذاتي وهذا ما يوحي بأن المؤسسات المصرفية في تونس تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من خلال الآليات المطروحة في النسيج المالي من هيئات ومنظمات كانت متابعة للمستثمر من البداية. وهذا ما يطلق عليه حاضنات الأعمال.
- 2 - تم إثبات الفرض الثاني، والذي ينص على: (السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان دالاً ولصالح المؤسسات التونسية).. وهذا راجع لسياسة الحكومة التونسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض والاستمرارية.
- 3 - تم إثبات الفرض الثالث، والذي ينص على: (الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة فقد كان لصالح الجزائر). هذا راجع إلي البيروقراطية الإدارية التي تجسدت في القطاع الحكومي باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بقيت محتكرة من طرف الدولة ولم يدخل القطاع الأجنبي في العملية الاستثمارية وهذا عكس تونس.
- 4 - الفرضية الرابعة: هل هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس، وقد تم استخدام اختبار «ت» t.test لتحليل معنوية الفرق بين متوسطي العينتين (متوسط آراء مديري المؤسسات الجزائرية والتونسية)، وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن قيمة «ت» المحسوبة لكل العبارات، وهي أكبر من قيمة «ت» الجدولية وعند مستوى دلالة 0.05، وهذا واضح من خلال احتمال الدلالة والذي هو أقل من «0.05»، وبالتالي فإن كل العبارات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه فإن الفرق الظاهر هو فرق حقيقي وغير خاضع للصدفة وبالتالي ينبغي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة «95%» بين متوسط العينتين، أي وجود فروق معنوية بين متوسط آراء مديري المؤسسات في الجزائر وتونس.

❖ النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة

- 1 - يوجد اختلاف كبير بين تعريف الجزائر وتعريف تونس.
- 2 - إن علاقة المصرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أثر كبير في حل إشكالية تمويل هذه المؤسسات، فكلما كانت هذه العلاقة مرنة أدت إلى أرقى مستوى من التعامل، وإمكانية تحولها من علاقة دائنة إلى علاقة شراكة، فتحدد هذه العلاقة بثلاثة عناصر أساسية: كيفية اختيار المصرفي الشريك، الطريقة السليمة للاتصال بالمصرفي، مناقشة الشروط المصرفية للحصول على قرض.
- 3 - مصادر التمويل متوفرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة أساساً في المصارف العمومية في كل من الدولتين.
- 4 - تتمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولتين بالاعتماد على التمويل التقليدي.
- 5 - ضعف مشاركة المرأة الجزائرية مقارنة بالمرأة التونسية.
- 6 - غياب البدائل التمويلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الدولتين.
- 7 - إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور فعال في القدرة التشغيلية وهذا من خلال إثبات الفروض.
- 8 - ضعف الإدارة المصرفية ناتج عن عدم وجود بنك خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- 9 - هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على نسيج المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتمثل قرابة 97% منها مؤسسات مصغرة، ونفس النتيجة في تونس.
- 10 - إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل المؤسسة الفردية في تونس وهذا عكس الجزائر.
- 11 - الاهتمام بحاضنات الأعمال على مستوى الوكالات الداعمة للتمويل في الجزائر.
- 12 - حاضنات الأعمال في تونس كان لها الأثر الواضح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المتابعة من طرف الصناديق المشاركة في التمويل.

المراجع:**❖ الكتب باللغة الأجنبية :**

Marco R.DI TOMMASO et Autre, *Soutien aux PME dans les pays arabes* (le cas de la TUNISIE), Unido, P25:.

❖ الكتب باللغة العربية :

1 - دلال القاضي، محمود البياني، «منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي» SPSS، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 206.

2 - محمد يونس وعبد المنعم مبارك، *اقتصاديات التنمية والتخطيط*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 25.

3 - مخيمر أحمد عبد الفتاح، *دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005 ص: 16.

4 - مصطفى عمر التير، *مساهمات في أسس البحث الاجتماعي*، الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، 1995، ص: 173.

- الرسائل والأطروحات

1 - حكيم شبوطي، «*دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل*»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 64.

2 - دليلة حضري، *آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر، 2007، ص: 32

3 - روضة جديدي، *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية*، أطروحة دكتوراه، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب. المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر 2017 ص 25.

❖ المقالات:

1 - سالم محمد صديق، *التجربة التونسية في ميدان المشروعات الصغرى* - مجلة الجامعة العدد الثالث، طرابلس 2009

2 - يوسف قريشي، «*سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الأول.